

ملاحظات نقدية على سياسة النفايات التي أقرتها الحكومة	العملات الافتراضية: تداولات قانونية مستقبلية أم فقاعة اقتصادية؟	تخفيض الموازنة لترشيح الإنفاق .. إقتراح "أفضل الممكن"؟	لبنان بلد الغاز.. تهديدات أميركية وأطماع إسرائيلية
12	11-10	6	4

الانتخابات تدفع نحو إقرار شبّح موازنة.. وركيزتان قادرتان على تغيير وجه لبنان: الغاز وإعمار سوريا!

المقايضات الأميركية تصطدم بتحول استراتيجي عنوانه إسقاط الطائرة الإسرائيلية

أزمة اقتصاد أم نظام؟

موسم انتخابي _ وليس موعد انتخابات دوري _ هو الآن أي أن لا صوت يعلو فوق صوت الانتخابات. وضرورة ربحها. مع ما يعنيه من إنفاق وتوزيع منافع. وسط شح مالي خارجي غير مسبوق ما يجعل الداخل المصدر الأول للتمويل. كيف يستوي هذا الأمر مع قرار بالإصلاح وترشيح الإنفاق وضبط الهدر ووضع الأولويات؟! تأجيل مسيرة الإصلاح وربطها بنتائج الانتخابات أمر مكلف ومحبط ويزيد الحسائر ويرفع كلفة التصحيح إذا بقي متوقفاً. قرار المقايضة على غض النظر بين بعض المناقصات و"الطراوة" في بعض المواقف السياسية وعدم الاعتراض على ذلك. لا يساهم بالحل ولا يستهله. بل يرفع الكلفة ويوسع دائرة الفاسدين والمستفيدين. حتى ولو أن البعض لم يتورط مباشرة. قرار تبرير استنساخ نموذج سابق في المقاربة الاقتصادية بحجة أن الآخرين فعلوا ذلك "وهذا حقنا". يعني تقليص دائرة الإصلاحيين ومشاركة الفاسدين والأسوأ التقارب مع خياراتهم. لا يحتاج الإنقاذ إلى معجزة أو عبقريّة. بل قرار وإرادة وإدارة تنطلق من استحالة استمرار استباحة القانون والدستور والبيدهيات. وكذلك استمرار الإحتكارات والمحاصصة. حسن مقلد

لا يوجد عاقل يستسهل إيجاد حل سريع أو مباشر للمعضلة الاقتصادية اللبنانية. واستطراداً المعضلتين المالية والنقدية! ولكن لا يوجد عاقل أيضاً يعتبر أن حل هذه المعضلة بات مستحيلًا أو ضرب من ضروب الخيال. بين هذا وذاك. تنقلب أدوار وتختلط مواقف. وتصبح العلاجات أو المسكنات بنظر البعض هي سبب العلة ومكمن الداء. ويتحول ضحايا السياسات الخدمية إلى جلادين ومسببي الكوارث. بنظر المستفيدين. وبعض الضحايا أنفسهم. علة الاقتصاد اللبناني هي نفسها علة النظام اللبناني!! كيف يطلب إلى أهل النظام تغييره وتغيير أنفسهم؟ والنتيجة أنه بعد حوالي 19 عاماً على اتفاق الطائف وخوله دستوراً للبلاد. لم تنشأ الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية. ولم تترجم التقسيمات الإدارية. ولم يولد القانون الانتخابي المنشود. رغم التقدم الجزئي المسجل أخيراً بعد تمديد سنوات للمجلس النيابي الحالي. في الاقتصاد نفس المشكلة. كيف يطلب لأصحاب المصالح المرتكزة على الإحتكار والمحاصصة إلغاء إحتكاراتهم وتوزيع محاصصاتهم؟ كيف يطلب فعلاً إجراء مناقصات طبيعية وشفافة في وقت تذهب هذه المناقصات إلى أركان في السلطة أو إلى شركائهم في أقل تقدير؟

الخصصة لدعم مؤسساته وخاصة العسكرية منها. كمؤتمر روما 2.

بين استحقاقات سوريا و"صفحة القرن". لبنان يضيع أوراق القوة

هذه اللوحة التي تبين كيف تربط هذه الاستحقاقات بايقاعها كل الوضع السياسي. ومصير البلد. تبرز دقة المرحلة التي يبدو أنها مستمرة حتى نهاية فترة الانتخابات النيابية. لكون هذه الاستحقاقات ترافق مع جولات إقليمية كبرى حصل في سوريا. سواء عبر الحسم الذي يطل برأسه أكثر وأكثر في الداخل السوري. من إهلب وصولاً إلى غوطة دمشق. كما تظهر في التغييرات البادية على السياسة السعودية تجاه لبنان وجهاً المنطقة. خاصة أن احتجاج الرئيس سعد الحريري في 4 تشرين الثاني من العام الماضي شكّل نقطة تحول كبرى في السياسة السعودية تجاه لبنان كبلد. وجهاً حلفاء المملكة الطبيعية في البلاد. قبل أن تعود اليوم هذه السياسة للعب ورقة تراوح بين "احتواء" حلفائها. أو "تأديبهم". وصولاً إلى "اختراع" حلفاء جدد للخريطة عليهم في الانتخابات النيابية. مستخدمة أسلوب "العصا والجزرة". كل ذلك يحصل تحت مظلة أن العام 2018 هو عام الاستحقاقات الكبرى في سوريا. وهو. حتى أيار. عام التهمة ص 2

كتب المحرر السياسي تواجه لبنان اليوم استحقاقات كبيرة جداً. ومتعددة الجوانب. لبنان الذي ما لبث دخول نادي الدول النفطية حتى تظهرت هستيريا اسرائيلية غير مسبوقه تجلت بتهديدات بتدمير لبنان. ولولا حادثة إسقاط الطائرة الصهيونية العاديه بصاروخ سوري. والتي أعادت العقلنة والهدوء إلى الخطاب الاسرائيلي. لكانت موجة الهستيريا التي استمرت أسبوعين. ازادت قوة لكن الخطاب الاسرائيلي تحول من لغة التهديد والوعيد إلى التهويل بموضوع الغاز. و"حق" اسرائيل بالبلوك اللبناني التاسع. والذي ترجم بالرحلات المكوكية لمساعد وزير الخارجية الأميركي ديفيد ستارفيلد الذي أقام بين بيروت وتل أبيب لحوالي العشرة أيام. الاستحقاق الثاني الذي يعيّنّه لبنان اليوم. والذي انعكس على كل ما يخص الدولة. هو استحقاق الانتخابات النيابية. حيث يبدو أن الحارطة السياسية في لبنان تتقدم وتتغير وفق ايقاعه. وسط تكشف حجم القوى الداخلية والخارجية وربما الإقليمية التي لم تكن تريد لهذا الاستحقاق أن يبصر النور. دون أن يكون لها خيار تأجيل الانتخابات أو تعديل القانون. الاستحقاق الثالث. والمربط بالاستحقاقين السابق ذكرهما. هو استحقاق موازنة العام 2018. واستطراداً الوضع المالي والوضع الاقتصادي الضاغط. لا سيما أن لبنان يجد نفسه في ظل مؤتمرات دولية وضعت فجأة على الطاولة. منها الخصصة للدعم الاقتصادي كمؤتمر سيدر 1. أو تلك

الدينترنيت بطل

بدأت معاملات

شغلها بلحظة و بكل سهولة

متوفر في جميع

alfa Stores

الانتخابات تدفع نحو إقرار شبّح موازنة.. وركيزتان قادرتان على تغيير وجه لبنان: الغاز وإعمار سوريا!

بالتجهيزات والمفروشات، والعمل على الفاتورة. هي بنود يكبر التوسع فيها. دليل أن عدد المتعاملين على الفاتورة، وعدد من أدخلوا عقود جانبية إلى الإدارات والوزارات زاد بشكل كبير بين العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨. كما أصدر مجلس الوزراء قرارات بالجملة لإدخال آلاف ناس إلى الإدارات، سواء ساهموا ميومين أم متعاقدين!

لذلك، حتى لو كان المطلوب خفض موازنة الوزارات إلى ٢٠٪، فسيفي حجم الرواتب أعلى من المعتاد المطلوب. فمن غير المنطق أن الحكومة نفسها تتفاجأ بأن سلسلة الرتب والرواتب وصلت إلى حجم أكبر من المتوقع. علماً أنها الحكومة نفسها التي أجرت الدراسات التي أقرت بموجبها السلسلة!

أما في ما خص أبواب الهدر الناجمة عن عدم الجباية، ولناخذ هنا موضوع الجمارك مثلاً، الذي كان يفترض بالجمارك أن يجبي أكثر من ٢٤٠٠ مليار ليرة، بحيث أنه لو تقدمنا اليوم ١٥٠ أو ٢٠٠ مليار ليرة، إلا أنه لو استطعنا جباية ١٠٠٠ مليار لكنا غطينا الـ ٢٠٪ المطلوبة!

الغاز وإعمار سوريا: ركيزتا الانطلاق نحو أفق أفضل

أمام هذا الوضع الذي يشهده لبنان، المتمثل بصعوبات اقتصادية ومالية، وضغوطات قائمة على البلاد، إلا أنه لا شك أن اتجاه المنظمة يسير نحو أفق أفضل. ولا شك أن الركيزتين الموجودتين لدينا، أي موضوع النفط والغاز، وقضية إعادة إعمار سوريا، يجب وضعهما على بساط البحث بشكل جدي ليستطيع البلد الاستفادة منهما، ولليبحث كيفية تحول اقتصادنا وفق شرط جديد قوامه أن لبنان أضحى دولة نفطية.

ماذا يعني كل ذلك، في موضوع الاستثمارات التي ستدخل لبنان لتطوير البنية التحتية التي ستخدم قضية الغاز؟ كيف سيؤثر كل ذلك على سوق العمل في البلاد في ما خص الشركات الوافدة والوظائف الجديدة التي تخدم هذا القطاع؟ خاصة أن الاستثمارات المقبلة على البلاد مع بداية العمل باستخراج الغاز مقدرة بمليارات الدولارات، ٨ مليارات حديداً!

أما موضوع إعمار سوريا، فهو يشكل قضية لم تعد تختمل التأجيل، بل بات لزاماً على الحكومة، ربما بعد الانتخابات، أن تحسم خياراتها. ليس بما يتعلق بتسهيل انتقال الشركات والأفراد إلى سوريا، بل بالبحث كدولة بما يمكن المساهمة به في سوريا، وبما يمكن الاستفادة منه جزءاً المشاركة في هذه الورشة.

قضيتان لا تختملان التأخير بعد اليوم، بانتظار انتهاء اللاعبين السياسيين من معمة الانتخابات التي يتوقع أن تعيد الجميع إلى أحجامهم الطبيعية!

النواب يصعب هذه الأزمة، ويثبت حق لبنان، ويضع معادلة جديدة قوامها: "إما أن يكون لدى الجميع نفط وغاز، وإما لا يكون لدى أحد". وهي معادلة تمثل إسرائيل المتضرر الأكبر منها، كونها ارتبطت باتفاقيات ومعاهدات لتصريف غازها.

الانتخابات النيابية تدفع موازنة لا تشبه الوعود الإصلاحية

بالنسبة إلى الاستحقاق النيابي، ربما تكون الانتخابات هي السبب الرئيس خلف تقديم مشروع موازنة لا تشبه كافة الوعود التي كانت قائمة في العام ٢٠١٧، وربما هي التي دفعت جميع القوى السياسية للتساهل في موضوع التوسع والإنفاق، وإن كان مشروع الموازنة القائم لا يضم أي بنود إصلاحية، لكن حجم هذا التوسع من جهة، وحجم الاستعانة بعمليات جيميلية لإخراج الكهراء من بنود الموازنة وإحاقها بعجز الخزينة، هو أمر لا ينطلي على أحد، وخطوة مؤسفة تعيدنا للوراء.

اليوم، يبدو من تصريحات المسؤولين المعنيين أن مهمهم كله مصوب على المجتمع الدولي واستحقاق باريس ٤ (سيدر ١)، وورقة البنك الدولي، المؤسف أن حاجة الإصلاح هي حاجة محلية، كما حاجة ضبط الإنفاق، ووقف الهدر مصلحة لبنانية بالدرجة الأولى. لتتبارى هذه الأحزاب والمكونات على هذه المواضيع في الاستحقاق الانتخابي، بدلاً من إطلاق الوجود، وتقديم الهدايا المجانية، جل ما سبق يعكس أن لا رؤيا ولا التزام حقيقي بهذه المعايير، وهو منتظر أن يشكل ورقة للاستخدام في الصراع الانتخابي المقبل، بحيث نرى، كما يحصل اليوم، أن ثمة ملفات تناقش في مجلسي الوزراء والبرلمان، أعيد سحبها اليوم لتشكل مادة للنقاش العقيم، كملفات الكهرباء والنفايات وغيرها من القضايا، بما فيها الموضوع المالي والاقتصادي الذي نرى اليوم أنه في طور التحول إلى مادة انتخابية، مع كل آثاره السلبية على الوضع الاقتصادي للبلاد.

الحريري يطلب خفض النفقات بـ ٢٠٪، لا معايير ولا رؤيا

بالعودة إلى موضوع الموازنة والتحد من النفقات، أرسل رئيس الحكومة سعد الحريري رسالة إلى الوزارات يطلب منها الحد من الإنفاق بنسبة ٢٠٪، فيما علت أصوات في الأيام القليلة الماضية، اعتبرت أن خفض موازنات الوزارات لتخفيف العجز في الموازنة، صعب التحقق، إذ أن الرواتب والأجور في وزارات عدة تبلغ نحو ٨٥ في المئة ما يعني استحالة بلوغ الخفض إن حصل حدود الـ ٢٠ في المئة، والخفض يعني أيضاً إلغاء كل الموازنات المخصصة للمشاريع والبنى التحتية وغيرها. في هذا السياق، يتبادر سؤال إلى الأذهان: ما هي المعايير التي وضع الرقم ٢٠٪ على أساسها؟ لا شك أن ثمة تخفيضات مهمة يمكن للوزارات القيام بها، وهي تتعلق بكل إنفاق غير مجد موجود، وتقع في صلبه بنود تتعلق

مكاسب يحتاجونها. وحين تكلم بيلينغسلي عن عدم اقتناع الأميركيين بعدم استخدام حزب الله للمصارف اللبنانية، وعن دور حزب الله في غسل الأموال وتجارة المخدرات، لم يقدم أي وقائع أو أدلة على اتهاماته، بل اعتبر أنه من غير المعقول أن قوة بحجم حزب الله واحتياجاته الضخمة من التمويل لا تستخدم المصارف.

هذه المطالب التي قدمها، وإن كان البعض اعتبر فيها نوعاً من المقايضة بين قانون العقوبات المنتظر صدوره بين الحين والآخر، والتوسع بتطبيق القانون الحالي، وربما هي مقايضة إيجابية للبنان، ولكنها وضعت ضغطاً على الاقتصاد اللبناني، قدرة على توليد أزمات داخلية. لكن هذه الزيادة، والتي طلب خلالها أيضاً إفضال المصرف التجاري السوري اللبناني، والتي جاء توقيتها قبل الانتخابات النيابية، التي اعتبر الأميركيون وحلفائهم الإقليميين أنه من غير المقبول أن يخرج حزب الله منها كقوة نيابية محصنة تكون الأكبر في مجلس النواب من خلال تحالفاتها. أتت في نفس سياق زيارة ساترفيلد، الذي رغم أنه وضع على الطاولة موضوع النفط والغاز كمدخل أساسي، كانت القضايا التي ناقشها تتعلق بسلاح حزب الله والعقوبات المالية أيضاً، وقد دخل مساعد وزير الخارجية بموضوع العقوبات المالية وتفصيلها ربما أكثر من مساعد وزير الخزانة.

إسقاط الطائرة غير المعالات الإقليمية، وبرك الأميركيين

لكن هذا الإيقاع الذي قام في سياق وصول ساترفيلد إلى المنطقة، على إيقاع قوة إسرائيل الهائلة وتهديداتها المستمرة، تغير بشكل جذري عشية الزيارة، بفعل إسقاط طائرة "اف ١٦" الاسرائيلية في سوريا، وهو فعل لا يقف فقط حول قرار عسكري بضرب طائرة معادية، بل يتعلق بشكل أساسي بما كانت أعلنته المقاومة من كونها لحظة تحول استراتيجي في الصراع في المنطقة، وفي تغيير قواعد الاشتباك، وفي هذا السياق، تشي بعض المعلومات العسكرية الأتية من طرف محايد معني بالصراع في المنطقة، أن عدد الطائرات الذي سقط يتخطى الواحدة، وربما كان ما حدث فحماً استدرجت له المقاتلات الصهيونية، ما يعني أن الموضوع كان محضراً وليس وليد صدفة.

هذا التحول فرض إعادة حسابات، وإعادة تموضع، وهو ما أدى بوزير الخارجية الأميركي ريكس تيليرسون إلى اتباع أسلوب "العصا والجزرة". عبر تصريحه الشهير في الأردن الذي اعتبر فيه أنه "يجب الاعتراف بأن حزب الله هو جزء من العملية السياسية في لبنان". كان الرهان قائماً على قبول لبنان بالوساطة والاقترار الأميركيين بالعودة إلى خط هوف، والتراجع عن حقه السيادي في بحره. الواضح حتى الآن، أن السقف الذي وضعه أمين عام حزب الله ورئيسي الجمهورية ومجلس

ما اصطح على تسميته "صفقة القرن"، التي تشكلت المساومة العظمى على القدس، والتي لم تبدأ مع اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، بل كان ذلك وقت الإعلان عنها، والتي جلت بوضوح أكثر، بتناغم سعودي كامل مع هذا الطرح، وليس أقله إعلان رئيس الوزراء الأردني قطع السعودية مساعدها عن المملكة الهاشمية نتيجة موقفها من موضوع القدس. كما يتبين اليوم، للأسف، أن دولا عربية أخرى مؤثرة لم تأخذ المواقف المنتظرة منها، بل تماشيت مع الصفقة، ربما لاستحقاقات انتخابية، أو أخرى متعلقة بمكافحة الإرهاب.

أمام هذه اللوحة المحلية والإقليمية والدولية، المليئة بالتغيرات والاستحقاقات والتحديات الجسام، وجد لبنان نفسه أمام مفترق طرق، حيث يملك للمرة الأولى هذا الكم من أوراق القوة، كونه يضم مكوناً يلعب دوراً كبيراً على المستوى الإقليمي، وقادر على إقامة ميزان ردع في الداخل، وكونه لديه حد أدنى من التفاهم السياسي بين مكوناته بما يؤكد أن لا عودة للاختلافات العميقة والحرب الأهلية، كما يملك عنصر قوة كبيرين يسمحان له بمواجهة كافة أزماته الاقتصادية والمالية ونقله إلى مستوى جديد من الإصلاح الهيكلي الضروري، يتجلبان باكتشاف الغاز والنفط في بحره ويزه، كما بعملية إعادة إعمار سوريا، التي يمكن للبنان أن يلعب دوراً كبيراً فيها.

أمام هذه الاستحقاقات التي تواجهه، نرى اليوم أن لبنان يدل الاستفادة من أوقاه والمرامكة عليها للانطلاق إلى غد مشرق، نراه اليوم يضيع هذه الأوقا، ليقع تحت وطأة الضغوطات المقبلة، حيث يدل أن تكون الانتخابات النيابية اليوم محطة أساسية للبلاد لتوحيد الجهود ووضع برامج جديدة وضخ دم جديد في الحياة السياسية اللبنانية، تتحول إلى عامل يضيع الأساسيات، يضيع التحالفات بما، يوجه تفكير الجميع نحو البحث عن أكبر المكاسب الذاتية، حتى لو كانت على حساب التحالفات، أو على حساب البلاد، وهو ما ينسمل السياسة والاقتصاد والأمن، لذلك نرى اليوم أن ثمة قضايا عدة تطرح، لها علاقة بمشاريع مفترض أن تكون تطويرية إصلاحية، بينما الغايات الأساسية منها، هي ربما تأمين أموال للحملات الانتخابية..

الأميركيون يتهمون دون أدلة، تحت طائلة العقوبات

بالعودة إلى الاستحقاق الأول، من الواضح أن زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركية ديفيد ساترفيلد لم تات دون سياق، بل شهدت قبلها زيارة مساعد وزير الخزانة الأميركي مارشال بيلينغسلي، الذي طرح مجموعة من المطالب الأميركية تبين في سياق نشره لها أن أسبابها لا بعد محلياً أو إقليمياً لها، بل لها علاقة بالداخل الأميركي والصراع القائم بين الديمقراطي والجمهوريين، مطالباً بنتائج، بغض النظر إن كانت هذه النتائج أتت في سياق عمل محدد أم لتأمين

حلول مصرفية مصممة خصيصاً لتلبي احتياجات أعمالك

تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحديات كل يوم، لذلك أنت بحاجة إلى دعم، إما لتغطية نفقات أعمالك اليومية كسراء البضائع أو المواد الأولية، تسديد نفقات الإيجار أو دفع رواتب الموظفين أو الإستثمار بعملك كسراء المعدات والآلات الجديدة، أو الحصول على حقوق الامتياز، أو حتى شراء أو توسيع مكان عملك.

لذلك نقدم لك مجموعة من القروض لتلبي كافة احتياجات أعمالك من دون الحاجة إلى ضمانات للمبالغ التي لا تتخطى 100 ألف دولار. كذلك يمكنك الاستفادة من برنامج Transact Packages والذي يقدم لك مجموعة من العمليات المصرفية المجانية (تحويل الأموال وتوطين الفواتير) بالإضافة إلى برنامج مكافآت وشروط تفضيلية عند التقدم بطلبات القروض الخاصة بالأعمال.

للمزيد من المعلومات قم بزيارة أقرب فرع لبنك عوده أو المراكز المتخصصة للأعمال أو تصفح موقعنا الإلكتروني:

bankaudi.com.lb/lebanon/sme

تطبق الشروط والأحكام.

1570

SME
Banking

بنك عوده